● ملاحظات حول التركيب البنيوي للقطاع الصناعي في لبنان

الصناعة وسياسة الدولة

في الحلقات الثلاث التي سبق نشرها من هذه الدراسة عن التركيب البنيوي للقطاع الصناعي في لبنان تطرق البحث الى رصد تطور الصناعة في العشرين سنة الماضية ، ثم الوضع الراهن للقطاع الصناعي بما في ذلك حجمه وتمركزه ، سواء من جهة المؤسسات واليد العاملة والرساميل ، او من جهة التوزع الجغرافي والطائفي ، والحديث الاحصائي عن سيطرة الكتل العائلية وعن التوزع الطائفي ، ثم السيطرة الاجنبية المباشرة ، والمشاريع الصناعية والرساميل الاجنبية ، وتمويل الراسمال الجاري ، ثم رصد لواقع الصناعة والسوق الداخلية والخارجية .

وعند الحديث ، في الحلقة الماضية ، عن الصادرات الصناعية جرى عرض التطور الاجمالي للصادرات ، وتطور قيمة الصادرات ، وحصة الصادرات من الانتاج ، والصادرات الصناعية في التجارة الداخلية ، اما اسواق التصدير فيجري نشرها في هذه الحلقة ، قبل الانتقال الى تسجيل الملاحظات الختامية حول القطاع الصناعي وسياسة الدولة .

وبذلك تنتهي هذه الدراسة .

« الهدف »

توزيع الصادرات الصناعية اللبنانية خلال عام ١٩٦٨ (بآلاف الليرات)

	١٩٦٨
السعودية	٥٠٬٩٤٢
العراق	٢٧٬٧٢٢
الاردن	١٧٬٥٤٠
سوريا	٩٬٦٩٢
ليبيا	٥٬٣٧٨
الكويت	٥٬٣٠٨
السودان	٦٢
مصر	٢٩٢
بلدان مختلفة	١٢٬٦٣٧
المجموع	١٢٨٬٥٩٦

يتضح من هذا الجدول ان نسبة ما يقارب ٨٥٪ من الصادرات الصناعية اللبنانية توجه الى البلدان العربية بينما لا تستورد البلدان الاجنبية اكثر من ١٥٪ من مجموع الصادرات .

■ القسم الرابع ■

الصناعة وسياسة الدولة

سنحاول الاجابة على السؤالين الاتيين :

١ ـ ما هي مطالب الصناعيين من الدولة ؟

٢ ـ ما هي مشاريع او « سياسة » الدولة بالنسبة للصناعة ؟

١ ـ ما هي مطالب الصناعيين ؟

تحافظ هيئتان على مصالح الصناعيين وهما : جمعية الصناعيين (رئيسها بطرس الخوري وامين سرها مروان نصر) .

والهيئات العمالية او النقابات التي تحاول ان تمارس ضغطا على الدولة حين يكون الوقت مناسبا من اجل حماية الصناعة .

فالمطالب الاساسية التي ترفعها جمعية الصناعيين الى الدولة هي الآتية : الحماية من المنافسة الخارجية ، والمساعدة عن طريق دعم التصدير والتمويل .

في ١٨ ـ ٦ ـ ٧٠ طالبت جمعية الصناعيين الحكومة بالتدخل لتسهيل عمليات التصدير والتسويق الخارجي ، واقترحت على الحكومة عدة وسائل :

- الاشتراك في المعارض الدولية .
- معلومات احصائية عن الاسواق الخارجية .
- تشجيع التصدير اما بالاعفاء من ضريبة الدخل بنسبة التصدير ، وانشاء صندوق لدعم التصدير واما باعفاء الانتاج المصدر من كل الرسوم الداخلية .

وطالبت ايضا بانشاء مصرف لتمويل المصدرين .

وعندما جاءت « حكومة الشباب » ، رفع الصناعيون المطالب الآتية في ١٦ ـ ١٠ ـ ٧٠ :

- انشاء وزارة الصناعة
- وضع خطة شاملة للتنمية الصناعية .
- انشاء مكتب خاص بالصادرات الصناعية .

ورغم ان المنافسة شديدة بين كبار التجار المستوردين والصناعيين فقد اتفق الفريقان على المطالب الآتية من حكومة الشباب :

١ ـ توفير جو من الاستقرار والحفاظ على نظام الحرية الاقتصادية واعادة النظر في النظام الضريبي .

٢ ـ اصدار قانون لضمان الرساميل الاجنبية شرط المعاملة بالمثل .

٣ ـ توفير التسليف للحرفيين وحمايتهم من غير اللبنانيين .

٤ ـ انشاء وزارة للصناعة واخرى للتجارة .

٥ ـ اعفاء الارباح المحققة في التصدير من ضريبة الدخل .

٦ ـ اقامة مصنع للنبغ في الجنوب . (رفع المطالب هذه المكتب الدائم للهيئات الاقتصادية في لبنان) .

اما التجار فقد انفردوا في مطاليب خاصة بهم ، وهي تتنافى مصالح الصناعيين وخاصة بالنسبة للحماية اي الرسوم الجمركية :

ـ عدم فرض زيادات جمركية الا بعد درسها مع جمعية التجار .

ـ الغاء الرسوم المفروضة على بعض الاصناف المستوردة .

ـ العمل على تجديد الاتفاق الاقتصادي مع السعودية واشراك الجمعية في المفاوضات مع البلدان الاجنبية .

اما الاتحاد العمالي العام فهو يرفع مطاليب لحكومة الشباب ، مفادها لصلحة الصناعيين :

١ ـ دعم الصناعة الوطنية وحمايتها من المزاحمة الاجنبية وتأمين اسواق خارجية ومساعدة الصناعيين .

٢ ـ القيام بمشاريع عمرانية لتامين العمل للعمال .

٣ ـ حماية الحرفيين والصناعات الحرفية وخفض الضرائب والرسوم عليها .

سياسة الدولة في قطاع الصناعة

تقوم الدولة بحماية بعض الصناعات الكبيرة عن طريق رفع الرسوم الجمركية على السلع الاجنبية المنافسة او بتقديم مساعدات لهذه الصناعات .

لكن الحماية غير كافية والمنافسة لا تزال شديدة : فبالنسبة للنسيج وصناعة الملبوسات تتراوح الرسوم الجمركية بين ١٨ الى ٢١ ٪ من قيمة السلع المستوردة ، وهذه الرسوم غير مرتفعة فهي لا تحمي الانتاج الوطني .

وتحت ضغط صناعات النسيج والالبسة قامت الدولة بدعم الصناعة عن طريق انشاء صندوق دعم صادرات النسيج في آب ١٩٦٧ : تحول ١٠ ٪ من الرسوم الجمركية المتعلقة ببعض المنتجات في حساب خاص « لدعم للتصدير » ويقدم الدعم الى ٢٦ صنف بعد القيام بالاجراءات الادارية .

لكن الصندوق في ٥ ـ ١٢ ـ ٧٠ وقع في عجز بلغ ١٢ مليون ليرة (الرسوم التي وردت اليه ٢ ملايين ليرة ، والمبالغ المتوجبة للمصدرين ١٥ مليون) ، فاقترحت الوزارة رفع الرسم المفروض على بعض البضائع من ١٠ الى ٢٠ ٪ ـ رفض مجلس الوزراء واكتفى بتمديد القانون الحالي ـ وهو الان مجمد في مجلس النواب .

وقد وضعت وزارة التصميم في ٣ ـ ١٠ ـ ٧٠ الدراسات الاساسي لحماية الصناعة ، وقالت ان التطلعات التي يصبو اليها القطاع الصناعي هي :

- اجتذاب المؤسسات الصناعية العالمية للافادة من معرفتها وامكاناتها التصريفية وحتى رساميلها .
- وضع اسس الدخول الى السوق العربية الكبيرة التي يجب ان تفتح امام الصناعة اللبنانية المنافسة .
- اجتذاب الرساميل العربية للمساهمة في المشاريع الصناعية .

مشاريع الدولة :

هناك مشاريع عديدة تقترحها الهيئات الادارية في الحقل الصناعي .

ان المشاريع البارزة التي نشرت في الصحف نسيان ، هي :

مشروع المنطقة الصناعية الدولية الحرة .

مشروع التصنيع الزراعي .

مشروع المنطقة الصناعية الدولية الحرة :

تكررت مشاريع انشاء هذه المناطق الحرة منذ ١٩٦٢ ، واعيد درسها وطرحها في ١٩٧٠ : وضع تقرير حول هذا المشروع مكتب التنمية الصناعية جاء فيه ان اهم الاساليب لاقامة تجمعات صناعية في الاقاليم المتخلفة هو ان تتفق الحكومة مع البلديات لتقديم قطع ارض منخفضة الاسعار ، وتزويدها بالخدمات الهيكلية الضرورية والروض بفوائد متدنية على آجال طويلة ، ومكافحة التهريب بحيث لا تصبح هذه المناطق الدولية مجرد طريقة للتهرب من الرسوم الجمركية .

واقترح ان تنشأ اول منطقة في الجنوب .

ابدت مصلحة الصناعة هذا المشروع ، لكنها ابدت في نفس الوقت تحفظاتها تجاهه ، ولم نظرها ان المشروع مكلف للغاية « واذا كانت الغاية منه حث المهاجرين والصناعيين والشركات الاجنبية على انشاء مصانع في الجنوب فان انشاء منطقة صناعية يمكن ان يخدم هذه الغاية دون ان تتكلف الدولة مبالغ جسيمة لانشاء منطقة صناعية حرة » .

وعندما انتشر مشروع انشاء المناطق الحرة ، اقترح بعض رجال الاعمال على الرئيس فرنجية انشاء صناعات بتروكيمائية ، وابلغوه ان شركات اللايبن من اموال اللبنانيين المقربين مستعدة للمساهمة فيها اذا توفرت لها الضمانات واجرة التشجير في اطار المناطق الصناعية الحرة ، ولقد وعد الرئيس فرنجية في ١٨ ـ ٩ ـ ٧٠ بتشجيع هذه المناطق ، وقال انه يعتزم :

١ ـ ضمان الرساميل الوطنية والاجنبية في المشاريع الصناعية القابلة للنمو .

٢ ـ تحقيق المدينة الصناعية الدولية الحرة .

٣ ـ توفير اسواق التصريف .

٤ ـ وضع قانون تنظيم الصناعة موضع التنفيذ .

وفيما يختص بمشاريع انشاء صناعات زراعية عقد المشروع الاخضر اتفاق مع الحكومة الروسية لوضع دراسات بالتصنيع الزراعي ، يجب خبيران فرنسيان ليدرسا موضوع تجفيف الفواكه والفاكهة ، وصناعة تجفيف البيض وصناعة المأكولات المعلبة الخاصة بالاطفال وصناعة الخضار والخروب ، والمخللات والمربيات (نفقة هذه الدراسات ٢٠٠ الف ليرة تدفعها الحكومة الفرنسية) .

تراجع حركة التحرر الوطني العربية

يفتح الباب أمام التحرك الامبريالي الرجعي الراهن

شهد الوطن العربي ، في العديد من الاقطار ، والمنطقة بأسرها ، خلال الفترة الراهنة ، مجموعة من التغيرات الداخلية والخارجية ، كانت باكثريتها ذات ملامح ومضمون بعيني ورجعية وآحيانا امبريالية مكشوفة . والجدير بالملاحظة ان هذه التغيرات والتحركات قد جرت دونما اي معارضة شعبية قادرة على التعبير العملي والمعنوي عن نفسها ، الامر الذي بشكل ظاهرة شديدة الخطورة تستدعي البحث والتحليل ، خاصة في هذه الظروف المصيرية التي تعيشها حركة التحرر العربي بشكل عام وحركة المقاومة بشكل خاص .

التغيرات والنشاطات المشار اليها ، لها بدايات في مراحل ماضية ، لكنها ازدادت حدة وكثافة وسفورا في المرحلة الراهنة .. ولا شك في ان اجلى هذه التحركات واكثرها حدة كانت هجمة ايلول التصفوية التي نفذها النظام الرجعي الاردني بالتخطيط والدعم من قبل الامبريالية العالمية والرجعية العربية ، وبمواكبة صمت من قبل الانظمة العربية الاخرى باكثرها ..

ولا شك ايضا في ان ايلول الدامي شكل حدا متميزا بالنسبة لحركة التحرر العربي ، يتجلى بشكل سافر في الفارق بين الزيارتين الاميركيتين لعمان قبل ايلول وبعده : قبل ايلول تمكنت الجماهير الثائرة من منع جوزف سيسكو من زيارة عمان بواسطة المظاهرات الشعبية التي اجتاحت الاردن من اقصاه الى اقصاه .. اما بعد ايلول فلم يزر عمان سيسكو وحسب انما بالاضافة اليه معلمه روجرز صاحب المشاريع والمبادرات التصفوية المعروفة ، ودون ان تتمكن الحركة الجماهيرية من التعبير عن غضبتها في وجه هذه الزيارة اطلاقا ..

هل يكفي رد هذه الظاهرة الى حجم الهجمة التصفوية للنظام الاردني العميل ؟ ام ان الموضوع اعمق من ذلك بوابعد ؟ سيما وان الهجمة التصفوية المذكورة كانت جزءا من التحركات والنشاطات المشار اليها ولم تكن معقدة لها .. كما انها كانت الظرف الاكثر خصوصية فيها بينما الظاهرة اشمل واعم ، اذ تحيط بالوطن العربي كله وتواجه حركة التحرر العربية بمجموعها ؟

ان فهم هذه الظاهرة المتزايدة الحدة والكثافة والسفور ، يستدعي النظر بموضوعية الى واقع حركة التحرر العربي الراهن ..

ان عجز التحالف البرجوازي التجاري ـ الاقطاعي ، الذي تسلم الحكم في الاقطار العربية بعد جلاء الاحتلال الاستعماري القديم ، عن انجاز المهمات الديمقراطية : تصفية الاقطاع ، بناء دولة ديمقراطية ، تحقيق الوحدة القومية ، والتصنيع ، ونحول هذا التحالف الى وكيل سياسي وتجاري للامبريالية العالمية ، مهمته لسوق الانتاج الامبريالي ، والحفاظ على مصالحه ، وقمع الحركة الشعبية ، وصيانة التخلف والتبعية ..

ان كل ذلك قد ادى الى انفصال القاعدة الشعبية (البرجوازية الصغيرة المدينية والفلاحين المتوسطين) التي كانت قد التفت حول قيادة البرجوازية التجارية في المعركة مع الاحتلال ، واخذت هذه القاعدة تفرز قيادات وحركات جديدة تمارس نضالا مستقلا عن القيادة الاولى ومعارضا لها .. واخذ هذا النضال الجديد يتبنا شيئا فشيئا بمضمون شعبية وتقدمية واشتراكية تراوح بين الطوباوية والاصلاحية والعلمية ..

هذا الانفصال ادى الى نهوض الحركة الشعبية العربية في الخمسينات ، والى زعزعة المواقع السياسية للتحالف الرجعي ، بل والى انهياره في كثير من الاحيان والاماكن ..

الا ان النضال الشعبي الوسطي المستقل عجز لغياب البروليتاريا مادة وفكرا ، عن بلورة الاداة الثورية المنظمة القادرة على حسم الصراع حسما جذريا وعلى انجاز المهمات الديمقراطية الوطنية الشعبية ، الامر الذي جعل ذلك النضال يارتا التقدمية ، الاكثر منه حركة ثورية منظمة الديمقراطية ، ومؤهلة لتحقيق تلك الشعارات ..

وفي هذا المناخ : تراجع الرجعية وعجزها ، تقدم التيار الشعبي الوطني التقدمي وغياب القدرة التنظيمية الثورية المتقدمة لذلك التيار ، يمكن من ردود الفعل . وهي في جانب من تخطيطها لتحقيق ذلك تعتمد بشكل اساسي على اسرائيل المنظمة الى التوسع والى الحصول على الاعتراف العربي بها والتعامل معها لتحقيق انفتاحها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على السوق العربية الغنية والمتخلفة في وقت واحد .

٢ ـ قوى رجعية كانت محاصرة من قبل حركة التحرر لفترة زمنية غير قصيرة ، وكانت في الوقت نفسه تعمل بسرية وصمت وبالكثير من المال للاستفادة من الاوضاع الدانية في حركة التحرر ، واوضاع النظم العسكرية البرجوازية الصغيرة وانعكاسات عجزها وفشلها ، وبات واضحا الآن ان الرجعية كانت تحاول ، وقد نجحت الى حد ما ، ان تستقطب البرجوازية الوسطى المدينية ، وقطاعات من البرجوازية الصغيرة الانتهازية ايضا وجدت في الشارع ودوائر الدولة والجيش ذاته .

٣ ـ البرجوازية الصغيرة العسكرية والادارية الحاكمة ، التي كانت تحكم في عدد من الاقطار العربية ، خائفة من الجماهير بشكل اساسي ، وخائفة من الرجعية والامبريالية والصهيونية ، ومخططاتهم الداخلية والخارجية .. وهذا الوضع كان يدفعها الى صرف النسبة القصوى من طاقاتها وامكانياتها على حماية وجودها في السلطة معتمدة على الاجهزة البوليسية والعسكرية وشبه العسكرية والاعلام بكل ما لذلك من انعكاسات سلبية على القدرة الدفاعية للوطن عسكريا وشعبيا وطبقيا ..

٤ ـ الجماهير التي حلت الانظمة الحاكمة تنظيماتها البرجوازية الصغيرة واجهضتها ، ومنعتها من تطوير تلك التنظيمات اولا ، ومن تشكيل او افراز تنظيمات شعبية متقدمة على السابقة ، وبالتالي كان يسيطر عليها التفكك والانزلاق والفردية ـ خاصة بتحول الدولة الى رب عمل ـ الامر الذي دفعها شيئا فشيئا للصيرورة كمية معطلة من القوى المنفعلة ..

خريطة القوى هذه ، انفجرت (جزئيا نفجيرها) في حرب حزيران عام ١٩٦٧ .. ولعبت كل قوة الدور القادرة عليه ضمن اوضاعها المتروحة اعلاه فجرت الامور كما يلي :

١ ـ الجماهير كانت عاجزة عن القيام باي دور كونها معزولة ومفككة كما شرحنا ، وعليه شاهدناها تتحول الى قطاع من المستمعين الى الراديو .

٢ ـ الجيوش خسرت المعركة عسكريا لانها لم تكن مهيأة لها اصلا ، ثم لان جيوشا على هذه البنى والمستويات وفي ظروف العالم الراهنة هي عاجزة فعلا عن حسم الصراع نظاميا مع الاستعمار والامبريالية المتفوقة .

٣ ـ الانظمة البرجوازية الصغيرة العسكرية ، شغلها حماية نفسها وقد رددت الفعل الشعبية والعسكرية المحتملة على تلك الهزيمة ، وبالتالي الانسياق الكامل في عملية تبرير الهزيمة والتحايل على الجماهير .. ونظية العجز الاساسي الذي يتحكم بها . ومن جهة اخرى العمل الى الوصول لحل بعيد للخريطة السابقة سكونها النسبي ، اي يبقى الانظمة المذكورة في السلطة ، رغم التفسخات والتنازلات الوطنية في ذلك الحل .. اي ان الانظمة المذكورة استمرت على النهج الذي حكمها قبل الحرب وهو صرف طاقاتها كلها في بقائها من الداخل والخارج .. من الداخل بالتحايل على ردود الفعل الشعبية والاستمرار في اجهاض الحركة الشعبية ، ومن الخارج بحل الصراع مع الامبريالية والصهيونية حلا « توفيقيا » ..

٤ ـ الرجعية العربية استفادت من حزيران استفادة كبيرة مكنتها من الانطلاق من مواقع التقوقع والدفاع الى مواقع الحركة والهجوم .. فنشطت عملها وتنظيمها وحركتها ضمن الطبقة الوسطى المدينية داخل الاقطار المحكومة بالانظمة العسكرية لاستغلال هزيمة حزيران وتصوير اسبابها على انها « اليسارية » و « الاشتراكية » الامر الذي مكنها من تصعيد نشاطها ضد حركة التحرر العربية عبر عملية خلط اوراق ديماغوجية استمرت ثلاث سنوات « كلنا فدائيون » و « كلنا في مواجهة الخطر المشترك » ومن جهة ثانية شددت هجمة « الود » على الانظمة العسكرية العاجزة ، واستجرتها الى التهادن معها بـ « لين » .

٥ ـ اسرائيل انتصرت في الحرب وهي مصرة على تحقيق هدفيها : التوسع الجغرافي ، والهيمنة والانفتاح السياسيين والاقتصاديين من خلال الاعتراف ، على العالم العربي .

٦ ـ الامبريالية الامريكية ايضا اعتبرت نفسها المنتصرة وهي مصرة على تحقيق مجموعة اهداف منها : اعادة ترتيب المنطقة بالشكل الذي يخدم مصالحها كليا ولاطول فترة ممكنة ، وهذا يستدعي الاجهاز الكامل على حركة التحرر العربي ، واخراج الاتحاد السوفياتي من المنطقة .

وعليه في مواجهة عمل القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، نرى ان الانظمة العسكرية التي تعيش تحت وطأة العجز والخوف و « هوس » الحماية الداخلية ، قد وهنت تحت ثقل الضغوط وراحت تندفش شيئا فشيئا نحو اليمين (العملية مصاحبة بتغييرات جزئية صغيرة احيانا وكبيرة احيانا اخرى في اشخاص الحكام) بينما الجماهير باوضاعها الدانية المفككة المشروحة سابقا ، وامام عمل الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، ولحت ثقل ضغط الانظمة العسكرية لحماية نفسها ، لبدو حتى الان عاجزة عن قلب ميزان القوى وتغيير الاوضاع في اتجاه معاكس لما هو قائم .. انها وبارقى اشكال تعبيرها عن نفسها ـ حركة المقاومة ـ قد اضطرت للتراجع من مواقع الهجوم الى مواقع الدفاع .

وان مستقبل هذا الوضع مظلم جدا ، ما لم يصبح واضحا بشدة ان تغيير الاوضاع لن يكون الا بانتقال حركة التحرر العربي من الدفاع الى الهجوم ، وهذا يتطلب اعدادا ذاتيا خاصا لم يعد من المقبول اطلاقا التردد امام الشروع به .. علما بانه ما من قوة لها مصلحة في تغيير هذا الواقع السيء الا الجماهير شاءت ام ابت وبالتالي فان الوقت هو من حساب حركة التحرر لان تحركها هو العامل الوحيد الذي يستطيع الفعل في الاوضاع والتاثير في ميزان قواها . وكل تاخر في الشروع بهذه المهمة سيسمح اكثر فاكثر للقوى المعادية بتشديد هجمتها والحصول على المزيد من المكاسب . ■ عدنان بدر

■ المراجع الاساسية للدراسة :

- القطاع الصناعي اللبناني نموه ومشاكله » تقديم الدكتور عاصم عطاالله والدكتور سمير ... مكتب التنمية الصناعية ـ بيروت ١٩٦٩
- احصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .
- المعلومات الاحصائية السنوية ـ مصلحة ... وزارة الاقتصاد الوطني ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ .
- تقارير الحاسبة الوطنية ـ ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ .
- نحو مستقبل افضل للصناعة اللبنانية ـ ... الصفي الصولي ـ بيروت ١٩٦٨ .
- ملخص النهار الاقتصادي والمالي .
- دليل الشركات المساهمة اللبنانية لعام ١٩٦٨ .
- تقارير مصرف لبنان المركزي لاعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ .
- مجلة « النهار » البيروتية .
- مجلة « الكومرس دي ليفان » الفرنسية .
- لبنان والسوق العربية المشتركة ـ مطبعة الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٧٠ .
- تقرير القطاع الصناعي ، وضعه ... وفاق ... وسياسة الدولة تجاهه » بقلم المهندس ... الخوري لبكي .
- وزارة التصميم العام ـ ١٩٧١ ـ